# النقد

رد على نقد

## ٣ـ كتاب تاريخ الاسلام السياسى

### للدكتور حسن ابراهيم حسن

مؤلف الكتاب

لاحظ القارئ فى مقالينا السابقين مبلغ تلك المآخذ التى أوردها الناقد من الصواب وأنها لا تنقص من قيمة كتابنا شيئاً . فأى تجنٍّ وأى ظلم إذا ذهب هذا الأستاذ ، بعد أن شغل قراء « الرسالة » بمقالين طويلين يزهو مقسماً بعمره — وليس بهين — أن هذه الأغلاط التى كشفنا يذهب بعضها بمحاسن أى كتاب يرد فيه ، فكيف بها كلها ؟

نترك حضرة الناقد يزهو فى غير عجب ، ويتمادى بلا سبب ؛ ونهمس فى أذنه بأن إيراد تلك العبارة التى قدم بها كلمته الثالثة تذكرنا بالحكمة العربية « كاد المريب أن يقول خذونى » . ثم نكبر على بعض تلك العيوب التى لحظها على طريقتنا فى الأخذ من المصادر التاريخية لنتبين أن حظه فيها ليس بأحسن من حظه فيما سماه « مآخذ تاريخية وجغرافية » ، وإذا كان يقول إن سوء حظه أبى عليه أن يقدم الثناء للمؤلف ، فهناك من اطلعوا على كتابنا — وهم كثيرون — قد شاء حسن حظنا أن ننال تقديرهم ونُغمر بفضلهم وتشجيعهم . ولا أدل على هذا مما نشر فى الصحف والمجلات فى مصر والشام والعراق وغيرها ، ومن أن الطبعة الأولى من الكتاب كادت أن تنفد ؛ ولا يعدم الحق مؤيدا وظهيرا

* * *

يتهمنا حضرة الناقد بأننا حملنا متن الكتاب من الشروح والحواشى حملا ثقيلا ، وكلفنا نفسنا شططا وقراءنا مشقة وعنتا ، حيث أننا راعينا الأمانة فى النقل ، فنسبنا كل قول لقائله ، وأسندنا كل رأى الى مرجعه . ويرى حضرته أننا لم نقصد بذلك إلا ابتغاء السمعة ، وأن نافى فى روع القارىء أننا فى التاريخ واسعو الاطلاع طويلو الباع قدوعينا ما كتبه الأوائل والأواخر !

لندع هذا الكلام الذى ينم عن الغرض من نقده ، ونناقشه بكل هدوء فى هذه العيوب التى حالت بينه وبين كلمة ثناء يكيلها لنا جزافا

كل من اطلع على كتابنا يدرك لأول وهلة أننا أردنا أن يكون مرجعاً علمياً تاريخيا لمن يريدون التوسع فى التاريخ الاسلامى

وليس من المعقول أن كتابا سيقع فى ستة مجلدات لاينقص أحدها عن ستمائة صفحة ـ قد قصد فى وضعه أن يكون فى متناول الطلاب الذين لم يتموا الدراسة الثانوية ـ فاذا أكثرنا من ذكر المصادر ، واحالة من يريد التوسع عليها ، فليس الغرض أننا نبغى السمعة عند الناس كما يتهمنا الناقد ـ سامحه الله ـ وانما هو انتهاج الطريقة الحديثة ، مراعاة للأمانة ، وكشفاً للطريق لمن يريد زيادة التحصيل ، وتبرؤاً من قول قد لا يتفق ورأينا الشخصى . أما الزعم بأن كتابنا من الكتب المدرسية التى جرى العرف بأن يقتصر فيها من ذكر المراجع فى صلب الفصول على الضرورى ، فزعم لا يتفق ووضع الكتاب وطريقة البحث فيه ، ويدرك ذلك من عنده أدنى تأمل ؛ وإذا كان حضرة الناقد كلف نفسه بعض المشقة لوجد أننا عمدنا إلى الطريقة الثانية المختصرة فى كتابنا « تاريخ العصور الوسطى فى الشرق والغرب » للسنة الثانية الثانوية

وليت شعرى كيف يحكم حضرة الناقد بأن كثرة المراجع التى اعتمدنا عليها صورية لا حقيقية ، وكيف يدعى بأن حرصنا على التكثر والتزيد قد حملنا فى كثير من الأحيان على أن ندلل

على ما لا يحتاج إلى دليل ، وأن نعدد المراجع ولو كانت فى سرد أمرها ترجع إلى مصدر واحد ؟ أليس أحق بالغرابة والاشفاق أن يتخذ من إحالتنا القارئ لخطبة أبي بكر على أربعة كتب قديمة اختلفت رواياتها بعض الاختلاف ، سببا فى أننا ندلل فيما لا يحتاج إلى دليل ؟ إننا لا نشك فى أن البحث التاريخى الحديث يوافقنا ، بل يطالب أن نعدد المراجع ما استطعنا ، ولو لم تختلف الروايات من تقديم أو تأخير ، أو إبدال لفظ بلفظ . فما بالك وتلك المصادر الأربعة قد ذكرت فى كل منها الخطبة مختلفة عن زميلاتها بعض الاختلاف ؟ على أننا لم ندر ما هو الضرر الذى يلحق بالكتاب ويصيبه فى نظر الناقد من ذكر المصادر ، أربعة أو أكثر أو أقل ، حتى عن خطبة قيمة يعرفها طلاب المدارس ويذكرها بعض الأساتذة

ولقد طوح القلم بحضرة الناقد ، ودفعه الحرص على إلصاق العيوب إلى التهجم على كتاب يعتبر أصح الكتب بعد كتاب الله باجماع المسلمين ، ذلك هو صحيح الامام أبي عبد الله البخارى . وإننا بدورنا نبادر ونطالب من الناقد أن يستغفر من ذنبه ، فان إمام المحدثين البخارى هو الذى روى ذلك الحديث الذى جرى بين أبي سفيان وبين هرقل قيصر الروم فى الشام ( راجع باب بدء الوحى فى البخارى ) ؛ كما أن هذا الحديث ، وقد أجمع على صحته المحدثون ، لم يحمل فى ثناياه أولة ضعفه وانتحاله — كما يقول الناقد — وأنه ذو خطر عظيم ؛ فانه يوضح بأجلى بيان كيف كان المشركون وعظماء قريش ينظرون إلى الرسول قبل إسلامه ، وكيف كانوا يعرفون صدقه وأمانته كما يعرفون آباءهم وأبناءهم . فكيف لا يقدم هذا الحديث الصحيح فى فهم سيرة الرسول ولا يؤخر ؟ وقد كان أيضاً سبباً مباشراً فيما عرضه هرقل على بطارقته من الاسلام لولا أن حاسوا حيصة حمر الوحش إلى الأبواب ( راجع هذا الباب فى البخارى )

أما أننا لم نقصد إلى مناقشة هذه النصوص التى وردت فى شرح البخارى ومقارنة رواياتها المختلفة بعضها عن بعض ، وأننا لم نبين ما اتفقت فيه وما اختلفت من حيث اللفظ والمعنى الخ ، فان هذا ليس بذى خطر ؛ فضلاً عن أنه يخرج بنا عن المرام . ومالا يدرك كله لا يترك كله

ولعل من الغرابة أن يجعل الناقد من أسباب الخطر على مقدرتنا فى نقد المراجع وتقويمها أننا وافقنا على نسبة كتاب « فتوح الشام » للواقدى ، وأننا استمنا به فى الفصل الذى عقدناه لفتح العرب الشام ، ثم انربنا لمناقشته ومجادلته ، وأننا كذلك اعتمدنا فى عدة مواضع على كتاب « الامامة والسياسة » المنسوب لابن قتيبة . ويقول الناقد إن الكتاب ليس للواقدى ، وإن كل شيء فى الكتاب الثانى يدل على أنه ليس لابن قتيبة ، وإنما هو لكاتب أندلسى

أما إن نسبة هذين الكتابين لهذين المؤرخين أو غيرهما فلا يقدم ولا يؤخر فى الموضوع ، فالكتابان — على كل حال — يوضحان الحياة العامة السياسية فى العصور التى تناولناها فى كتابنا . وقد تضافرت المصادر الأخرى على صحة القدر الغالب مما ورد فيهما . على أن مجرد إنكار نسبة الكتابين للواقدى وابن قتيبة لا يكفى ، بل يدعو إلى الابتسام ، اللهم إلا إذا اعتمد المنكر على غير « غالب الظن » ، و « الاعتماد على بعض ما كتبه الافرنج » ، مما لا يعتد به المنطق التاريخى ولا يدعمه دليل مبين . وإذا كان الظن فى كل المسائل لا يغنى من الحق شيئاً ، ففى المسائل التاريخية خصوصاً يكون أبعد من الحق منالا وأدنى للباطل مجالا

( يتبع )

حسن ابراهيم حسن


## قسم البلديات ـ قلم التنظيم

تقبل العطاءات لقسم البلديات بوزارة الداخلية حتى ظهر يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ عن توريد وتركيب أسوار من الحديد حول متنزهات مجلس محلى بنى مزار ؛ وتطلب الشروط والمواصفات من قسم البلديات مقابل ٢٥٠ مليما ؛ وتقدم العطاءات داخل مظاريف مختومة بالجمع الأحمر ومصحوبة بتأمين ابتدائى قدره ٢ ٪ من قيمتها . وكل عطاء يرسل بطريق البريد ويصل متأخراً لا يلتفت اليه